

تفريغ الدرس الثالث عشر من شرح "الفوائد والقواعد في العلل" للحافظ
ابن رَجَب الحنبلي - رحمه الله تعالى -.

قال الشيخ علي الرملي - حفظه الله تعالى -:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذا المجلس قبل الأخير من مجالس شرح "الفوائد والقواعد في علم العلل" للحافظ ابن رجب - رحمه الله -، -إن شاء الله- الدرس القادم يكون هو الدرس الأخير، ونكون بذلك قد أتممنا سلسلة علمية شملت: المصطلح والرجال والعلل، وبذلك -إن شاء الله- لا ينقصكم إلا كثرة الاطلاع، وتتبع كلام أهل العلم، واستقراء عملهم ؛ حتى تصبح عند الواحد منكم ملكة يتمكن بها من التصحيح والتضعيف، والتصويب والتعليل، معنا اليوم **القاعدة العاشرة:**

قال المؤلف - رحمه الله -: **(قاعدة مهمة:)** وهي بالفعل قاعدة مهمة، ومهمة جدا.

قال - رحمه الله -: **(حدّاق النقاد من الحفاظ)** من حفاظ الحديث، النقاد علماء العلل، الحدّاق منهم، فهؤلاء خاصة الخاصة.

قال: **(لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان؛ فيعللون الأحاديث بذلك)**

يروى بعض الرواة أحاديث بأسانيدهم، فتجد الحافظ الناقد يقول لك: "هذا حديث ليس من حديث فلان"، وهو الذي يرويه والإسناد له، فهذا الحافظ يقول لك: "هذا الحديث ليس لفلان، ولكنه من حديث فلان" رجل آخر ليس مذكورا في الإسناد أصلا.

كقولهم مثلا -كما سيأتي معنا في حديث القواريري: عن أبي بكر الحنفي، عن عاصم بن محمد العُمري، قال: حدثنا سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة.

عاصم العُمري يروي الحديث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، قال أحد الحفاظ: "هذا الحديث ليس من حديث سعيد المقبري عن أبيه، ولكنه من حديث عبدالله بن سعيد المقبري عن أبيه".

كيف يعرفون ذلك؟

كما قال الحافظ ابن رجب: يعرفون ذلك بكثرة الممارسة، بكثرة تعاملهم مع حديث رسول الله ﷺ، وبمعرفتهم بالرجال، وبمعرفتهم بكل راوٍ من الرواة وبما يحفظ من أحاديث، ما هي أحاديثه؟ يحفظون مثلاً الأعمش ما هي أحاديثه؟ يحفظون أحاديث الثوري، يحفظون أحاديث شُعْبَةَ، يحفظون أحاديث حمّاد.

فتجد الواحد منهم عندما يروي أحد الرواة عن شُعْبَةَ حديثاً -مثلاً- يقول لك: "هذا الحديث ليس من حديث شُعْبَةَ" لماذا؟ لأنه يحفظ أحاديث شُعْبَةَ، ويعرف أسلوب وطريقة شُعْبَةَ في الرواية، ويعرف شيوخ شُعْبَةَ، ويحفظ أحاديث شيوخ شُعْبَةَ، ويحفظ أحاديث تلاميذ شُعْبَةَ.

فبحفظه وممارسته؛ يستطيع أن يقول لك هذا الحديث لا يشبه حديث فلان؛ لأنه يعرف أحاديث فلان، ويعرف أحاديث الآخر الذي قال هذا الحديث يشبه حديثه.

إذا كانت هذه هي الصورة، وهذا هو الحال، فمثلنا لا يتمكن من مناطق هؤلاء الجبال في مثل هذا الكلام، فلا نملك إلا أن نسلم لهم عند الاتفاق إن اتفقوا على أن هذا الحديث -مثلاً- ليس من حديث شُعْبَةَ، فمالنا أن نناطحهم، ومالنا إلا أن نسلم لهم بما قالوا؛ لأنهم يعتمدون في ذلك على الحافظة، وعلى كثرة الممارسة، وعلى الرسوخ في هذا العلم، أشياء يفتقدها المتأخرون.

ومن العجيب أنك تجد بعض المتأخرين يناطح هؤلاء الجبال، إذا قال أحد علماء العلل الكبار الحفاظ: "هذا ليس من حديث فلان"، تجده يناطحه، ومن أين لك؟ كيف من أين له؟!

هذا حافظ، من أين له؟ من حافظته، من حفظه واطلاعه، ومعرفته بأحاديث فلان وفلان، من الشيوخ والتلاميذ والرواة، فمالك أن تناطحه أنت، إذا اختلفوا عندئذ لك أن تنتظر وأن ترجح؛ لأنك تعلم عندئذ أن كل واحد منهم تكلم باجتهاده، هذه هي خلاصة القول في هذه القاعدة.

قال -رحمه الله-: (وهذا مما لا يُعبر عنه بعبارة تحصره) لا يمكن أن نحصره في جملة أو كلام (وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم) خُصوا بها عن سائر أهل العلم، خصوا بها عن الخاصة، فهؤلاء خاصة الخاصة، فحذار يا عبدالله من منطقة هؤلاء الأئمة الجبال، فمناطحتك لهم لا تُظهر إلا جهلك بهذا العلم.

قال: (كما سبق ذكره في غير موضع. فمن ذلك: سعيد بن سنان، ويقال: سنان بن سعيد يروي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر) هذا راو يقال له: "سعيد بن سنان" أو "سنان بن سعيد" لا يهمننا الآن حصل خلاف في اسمه، الذي يهمننا أنه يروي عن أنس، ويروي عنه أهل مصر.

(قال أحمد: تركت حديثه، حديثه مضطرب. وقال: يشبه حديثه حديث الحسن) لاحظ هنا: (يشبه حديثه حديث الحسن)

انظر أين ذهب بنا الإسناد، عندنا سعيد بن سنان عن أنس، أهل مصر يروون عن سعيد بن سنان عن أنس، ما الذي أتى بالحسن البصري؟ الإمام يحفظ أقوال الحسن البصري، ويحفظ أحاديث الحسن البصري التي يرفعها إلى النبي ﷺ، ويحفظ أحاديث أنس بن مالك، ويحفظ أحاديث تلاميذ الحسن البصري، فعندما نظر إلى روايات سنان بن سعيد، وجدها تشبه ما يرويه الحسن البصري، أو ما يقوله الحسن البصري.

قال: (لا يشبه أحاديث أنس، نقله عبدالله بن أحمد عن أبيه)

نقل هذا الكلام عبدالله بن الإمام أحمد عن أبيه الإمام أحمد، ها، كيف سنناطح الإمام أحمد في مثل هذا؟ ما لنا إلا أن نسلم له.

قال ابن رَجَب -رحمه الله-: (ومراده: أن الأحاديث التي يرويها عن أنس مرفوعة، إنما تشبه كلام الحسن البصري أو مراسيله) أو ما يرفعه الحسن البصري إلى النبي ﷺ.

(وقال الجوزجاني: أحاديثه واهية) هالكة (لا تشبه أحاديث الناس عن أنس) عرفت كيف؟ لا تشبه أحاديث الناس عن أنس، تلاميذ أنس والرواة عن أنس عندما يروون أحاديث هذا الراوي سعيد بن سنان يروي عن أنس أحاديث لا يرويها غيره من أصحاب أنس، نطلع على أحاديثه التي يرويها عن أنس نجدها تشبه تماما أحاديث الحسن البصري، فعرفوا ذلك ونبهوا عليه.

(شعيب بن أبي حمزة، عن ابن المُنْكَدِر)

محمد بن المُنْكَدِر، وشعيب بن أبي حمزة.

قال -رحمه الله-: (روى) أي: شعيب (عنه) أي: عن ابن منكدر (أحاديث، منها: حديث ابن المُنْكَدِر عن جابر مرفوعاً: من قال حين يسمع النداء "اللهم رب هذه الدعوة التامة ... " الحديث. وقد خرّجه البخاري في صحيحه)

هذا الحديث من الأحاديث التي يرويها شعيب عن ابن المُنْكَدِر عن جابر بن عبد الله، ولكن هذا الحديث في صحيح البخاري.

قال -رحمه الله-: (وله علة ذكرها ابن أبي حاتم، عن أبيه) أي: في كتاب العلل الموجود.

(قال: قد طعن في هذا الحديث، وكان قد عرض شعيب بن أبي حمزة على ابن المُنْكَدِر كتاباً) شعيب بن أبي حمزة أتى بكتاب فيه أحاديث، عرضها على ابن المُنْكَدِر (فأمر) ابن المُنْكَدِر (فأمر بقراءته عليه، فعرف بعضاً، وأنكر بعضاً) عرف بعض الأحاديث أنها من أحاديثه، وهو الذي يرويها، والبعض الآخر ليس من أحاديثه (وقال لابنه أو ابن أخيه: أكتب هذه الأحاديث) اكتبها كلها (فروى شعيب ذلك الكتاب، ولم يثبت رواية شعيب تلك الأحاديث على الناس، وعرض علي بعض تلك الكتب، فرأيتها مشابهة لحديث إسحاق بن أبي قُرْوة)

إسحاق هذا هو إسحاق بن عبد الله بن أبي قُرْوة متروك، رأى أبو حاتم أن هذه الأحاديث التي يرويها شعيب عن ابن المُنْكَدِر؛ تشبه أحاديث ابن أبي قُرْوة قال: (وهذا الحديث من تلك الأحاديث)

هذا الحديث الذي تقدم معنا حديث جابر عند سماع النداء "اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة..." إلى آخره، من هذه الأحاديث التي في الكتاب.

لكن قد خالف في ذلك الحافظ الإمام البخاري فأدخل هذا الحديث في صحيحه، ماذا نفهم من ذلك؟ نفهم من ذلك أن هذا الحديث مستثنى، وأن هذا الحديث من أحاديث شعيب بن أبي حمزة عن ابن المُنْكَدِر حقيقة عند الإمام البخاري، وليس من أحاديث إسحاق بن أبي قُرْوة.

فالاخلاف حاصل، فماذا نفعل ها هنا؟ هنا لا نملك إلا أن نرجح، نرجع إلى ابن رَجَب نفسه الذي ساق لنا هذا الكلام وننظر ماذا قال في "فتح الباري"^١ له عند شرح هذا الحديث قال -رحمه الله-: "وقد روي عن جابر من وجه آخر بلفظ فيه بعض مخالفة، وهو يدل على أن لحديث جابر أصلاً" ثم ذكر رواية ابن لهيعة قال: "ثنا أبو الزبير، عن جابر" أوجد متابعة لرواية شعيب عن ابن المُنْكَدِر، ثم ذكر شواهد للحديث.

ثم قال ابن رَجَب عندنا ها هنا: (قلت: ومصدق ذلك) يريد أن يؤكد كلام أبي حاتم بأن أحاديث شعيب بن أبي حمزة عن ابن المُنْكَدِر تشبه أحاديث إسحاق بن أبي فَرْوَة.

قال: (ومصدق ذلك ما ذكره أبو حاتم: أن شعيب بن أبي حمزة روى عن ابن المُنْكَدِر، عن جابر حديث الاستفتاح في الصلاة بنحو سياق حديث علي) أي: مثل حديث علي الذي يرويه ابن أبي فَرْوَة، الذي هو من حديث ابن أبي فَرْوَة، فروى شعيب عن ابن المُنْكَدِر عن جابر حديثاً هو في أصله من رواية إسحاق بن أبي فَرْوَة، فأكد بذلك ابن رَجَب أن بعض الأحاديث التي يرويها شعيب عن ابن المُنْكَدِر عن جابر إنما هي أحاديث لإسحاق ابن أبي فَرْوَة.

ثم قال: (وروي عن شعيب، عن ابن المُنْكَدِر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة، فرجع الحديث إلى الأعرج.

وإنما رواه الناس عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب.

ومن جملة من رواه عن الأعرج بهذا الإسناد إسحاق بن أبي فَرْوَة.

وقيل أنه رواه عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج.

وروى عن محمد بن حَمِير، عن شعيب بن أبي حمزة، عن ابن أبي فَرْوَة، وابن المُنْكَدِر، عن الأعرج، عن محمد بن مسلمة)

إذن: شعيب يرويه عن ابن أبي فَرْوَة، ويرويه عن ابن المُنْكَدِر هذا حديث علي.

^١ (٢٦٧/٥).

(ورواه أبو معاوية، عن شعيب، عن إسحاق) الذي هو ابن أبي فَرْوَة (عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع عن محمد بن مَسْلَمَة. فظهر بهذا أن الحديث عند شعيب عن ابن أبي فَرْوَة) هذا الشاهد من سياقه لهذا الكلام.

(كذا قال أبو حاتم الرازي: هذا الحديث من حديث إسحاق بن أبي فَرْوَة يرويه شعيب عنه.

وحاصل الأمر: أي: خلاصته (أن حديث الاستفتاح رواه شعيب عن إسحاق بن أبي فَرْوَة، وابن المُنْكَدِر) شعيب يكون قد رواه عن اثنين، وليس عن واحد (فمنهم من ترك إسحاق وذكر ابن المُنْكَدِر) يعني: يرويه شعيب عن شيخين عطف أحدهما على الآخر، كأنه يقول عن إسحاق بن أبي فَرْوَة وابن المُنْكَدِر عن فلان.

قال: فمن الرواة عن شعيب (من ترك إسحاق، وذكر ابن المُنْكَدِر) فقط (ومنهم من كنى عنه، فقال: عن ابن المُنْكَدِر وآخر) أبهمه لأنه متروك ما أراد أن يذكره في الإسناد (وكذا وقع في سنن النسائي).

وهذا مما لا يجوز فعله، وهو أن يروي الرجل حديثاً عن اثنين: أحدهما مطعون فيه، والآخر ثقة، فيترك ذكر المطعون فيه، ويذكر الثقة) والسبب فيه: بيّنه الإمام أحمد في كلامه فقال: (وقد نص الإمام أحمد على ذلك، وعلمه بأنه ربما كان في حديث الضعيف شيء ليس في حديث الثقة، وهو كما قال. فإنه ربما كان سياق الحديث للضعيف، وحديث الآخر محمولاً عليه)

عندما يحدث الراوي يقول: حدثني زيد وبكر، ثم يسوق بقية الإسناد والمتن، أحياناً يكون في بعضه اختلاف في السند وفي المتن، هو يسوقه بلفظ أحدهما، فربما يكون السياق الذي ساقه للضعيف، فيأتي أحد الرواة فيحذف الضعيف فيُظن بأن الثقة هو الذي روى هذا، وهذا السياق لأجل هذا الأمر قالوا: لا يجوز أن تحذف من الإسناد الضعيف.

قال: (فهذا الحديث يرجع إلى رواية إسحاق بن أبي فَرْوَة، وابن المُنْكَدِر، ويرجع إلى حديث الأعرج.

ورواية الأعرج له معروفة عن ابن أبي رافع عن علي، وهو الصواب عند النسائي والدارقطني وغيرهما.

وهذا الاضطراب في الحديث الظاهر أنه من ابن أبي فَرْوَة لسوء حفظه، وكثرة اضطرابه في الأحاديث وهو يروي عن ابن المُنْكَدِر.

وقد روى هذا الحديث يزيد بن عياض بن جُعْدَبَة عن ابن المُنْكَدِر، عن الأعرج، عن ابن أبي رافع، عن علي).

قال: (وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف فيرويه عنه، ويدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه، فيظن أنه سمعه منهما) صورة هذه المسألة التي ذكرها: أن يذكر الضعيف الشيخ الذي سمع منه، ويذكر معه آخر ثقة لم يسمع الحديث منه، يرويه بالنعنة؛ يذكر الراوي شيخا له ضعيفا ويذكر معه آخر ثقة لم يسمع الحديث من الثقة، ولكنه سمعه ممن؟ من الضعيف، فيرويه عن الثقة بالنعنة كي يدلسه، فيسقط شيخه الذي بينه وبين الثقة، فيكون رواه عن اثنين: عن ضعيف سمع منه وعن ثقة لم يسمعه منه، ودلسه بصيغة النعنة، كي يوهم السامع أنه سمعه من الاثنين، وهذا مما يجعل بعض أحاديث الرواة تدخل في أحاديث رواة آخرين.

قال: (كما روى مَعْمَر عن ثابت وأبان وغير واحد. عن أنس عن النبي ﷺ) لاحظ الآن المثال معنا يتضح الأمر: مَعْمَر يروي الحديث عن كم واحد؟ عن اثنين وأكثر قال: (عن ثابت) هذا واحد (وأبان) اثنان (وغير واحد) جماعة (عن أنس عن النبي ﷺ: "أنه نهى عن الشُّغار".

قال أحمد: هذا عمل أبان، يعني: أنه حديث أبان)

طيب، وثابت والآخرين الذين ذكرهم؟ هذا تدليس من مَعْمَر، لم يسمع هذا الحديث من ثابت ولا من أكثر من أبان.

قال: (وإنما مَعْمَر، يعني: لعله دلسه. ذكره الخلال عن هلال بن العلاء الرقي، عن أحمد.

ومن هذا المعنى أن ابن عُيَيْنَة كان يروي عن ليث وابن أبي نَجِيح جميعاً، عن مجاهد، عن أبي مَعْمَر، عن علي: حديث القيام للجنابة، قال الحميدي: فكنا إذا وقفنا عليه لم يدخل في الإسناد أبا مَعْمَر إلا في حديث ليث خاصة)

الآن سفيان بن عُيَيْنَة يروي الحديث عن اثنين: عن ليث وعن ابن أبي نَجِيح، يرويه بهذا السياق مجاهد عن أبي مَعْمَر عن علي، وعندما يوقفونه على هذا الإسناد يجدون ابن عُيَيْنَة يذكر في الحديث أبا مَعْمَر فقط في رواية الليث،

أما في رواية ابن أبي نَجِيح عندما يرويها منفصلة لا يذكر أبا مَعْمَر، فتكون رواية ابن أبي نَجِيح من روايته عن مجاهد عن علي مباشرة، فتكون منقطعة، لكن عندما يرويها مجتمعة من رواية الليث وابن أبي نَجِيح مع بعضهما يدخل أبا مَعْمَر في رواية الاثنين، فأنت تتوهم أن ابن أبي نَجِيح والليث يرويان بنفس النسق.

قال ابن رَجَب: (يعني: أن حديث ابن أبي نَجِيح كان يرويه عن مجاهد، عن علي منقطعاً) دون ذكر أبي مَعْمَر.

(وقد رواه ابن المديني وغيره عن ابن عُيَيْنَةَ بهذين الإسنادين.

ورواه ابن أبي شيبه وغيره، عن ابن عُيَيْنَةَ، عن ابن أبي نَجِيح وحده وذكر في إسناده مجاهداً، وهو وهم.

قال يعقوب بن شيبه: كان سفيان بن عُيَيْنَةَ ربما يحدث بالحديث عن اثنين فيسند الكلام عن أحدهما، فإذا حدث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله)

فيختلفان في رواية الإسناد وهو يجعلهما متفقان، فيرويه بنسق واحد.

(مَعْقِل بن عبيد الله الجزري:

قد سبق قول الإمام أحمد أن حديثه عن أبي الزبير يشبه حديث ابن لهيعة. وظهر مصداق قول أحمد أن أحاديثه عن أبي الزبير مثل أحاديث ابن لهيعة سواء، كحديث "اللمعة في الوضوء" وغيره.

وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه) ولكن هذا لا يحسنه إلا هؤلاء الأئمة الحفاظ (كما قال ابن معين في مطرف بن مازن: إنه قابل كتبه عن ابن جُرَيْج ومَعْمَر، فإذا هي مثل كتب هشام بن يوسف سواء.

وكان هشام يقول: لم يسمعها من ابن جريج ومَعْمَر، إنما أخذها من كتبي.

قال يحيى: فعلمت أن مطرفاً كذاب)

مطرف بن مازن أخذها من كتب هشام بن يوسف، ولم يذكر هشام بن يوسف في إسناده البتة، فعلموا من مشابهة حديثه لحديث هشام، علموا أن هذا الحديث ليس له إنما هو لهشام.

قال: (يعني: علم صدق قول هشام عنه. ومن ذلك قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر) أي: العُمري (إنها تشبه أحاديث عبد الله بن عمر) العُمري، الأول: ثقة والثاني ضعيف.

(ومن ذلك ما ذكر البرذعي، قال: قال لي أبو زرعة: خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما).

قال: وقال لي أبو حاتم: أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي قُرّة وابن سمعان، انتهى.

ومعنى ذلك: أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي قُرّة وابن سمعان) وهو عبد الله بن زياد بن سمعان المخزومي، متهم بالكذب (فوجدته يشبهه ولا يشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم، فخاف أن يكونا أخذتا حديث ابن أبي قُرّة وابن سمعان، ودلساه عن شيوخهما).

قال: (ومن ذلك أن مسلماً خرج في صحيحه عن القواريري، عن أبي بكر الحنفي، عن عاصم بن محمد العُمري، ثنا سعيد المقُبْري عن أبيه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: قال الله تعالى: "أبتلي عبدي المؤمن فإن لم يشكني إلى عواده أطلقته من إساري، ثم أبدلته لحماً خيراً من لحمه")

عزو هذا الحديث لمسلم وهم من المؤلف -رحمه الله-، لم يخرج مسلم، إنما خرّجه الحاكم والبيهقي.

هذا الحديث يرويه عاصم العُمري، قال: حدثنا (سعيد المقُبْري عن أبيه عن أبي هريرة) انظر إلى هذا الإسناد، ماذا قال أبو الفضل؟ (قال الحافظ أبو الفضل بن عمار الهروي الشهيد - رحمه الله - هذا حديث منكر، وإنما يرويه عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد المقُبْري عن أبيه، وعبد الله بن سعيد شديد الضعف).

قال يحيى القطان: ما رأيت أحداً أضعف منه) هو متروك (ورواه معاذ بن معاذ، عن عاصم بن محمد، عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وهو يشبه أحاديث عبد الله بن سعيد) لاحظوا الآن: جاءت الرواية الصحيحة، رواها معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد.

الأولى: رواها أبو بكر الحنفي عن عاصم بن محمد، فقال الحافظ الشهيد: بأن هذا الحديث لا يشبه حديث سعيد المقبري، وإنما يشبه حديث عبد الله بن سعيد، وهذا الذي صح بالفعل فرواه معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد على الوجه الصحيح.

(ومن ذلك قول ابن المديني في حديث الفضل بن عباس عن النبي ﷺ في خطبة الوداع الذي رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قُسيط، عن أبيه، عن عطاء، عن الفضل: إنه يشبه أحاديث القصاص، وليس يشبه أحاديث عطاء بن أبي رباح.

ومنه قول أبي أحمد الحاكم، في حديث علي الطويل في الدعاء، لحفظ القرآن: إنه يشبه أحاديث القصاص.

ومن ذلك حديث يرويه عمرو بن يزيد الرفاء، عن شُعْبَةَ، عن عمرو بن مرة، عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ: ما بال أقوام يشرفون المترفين، ويستخفون بالعابدين، ويعملون بالقرآن ما وافق أهوائهم، وما خالف أهوائهم تركوه ... الحديث) هو عند الطبراني في "الكبير".

(قال ابن عدي: هذا يعرف بعمر بن يزيد عن شُعْبَةَ، وهو بهذا الإسناد باطل.

قال العقيلي: ليس لهذا الحديث أصل من حديث شُعْبَةَ. قال: وهذا الكلام عندي - والله أعلم - يشبه كلام عبد الله بن المسور الهاشمي المدائني وكان يضع الحديث. وقد روى عمرو بن مرة عنه، فلعل هذا الشيخ حمله عن رجل عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن المسور مرسلاً، وأحاله على شُعْبَةَ، انتهى.

والأمر على ما ذكره العقيلي - رحمه الله -.

وقد روى عمرو بن مرة، عن ابن المسور المدائني، حديثاً آخر، أصله مرسل عن النبي ﷺ لما نزل قوله تعالى: {فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام}، قال النبي ﷺ: "إذا دخل النور القلب انشرح وانفسح" الحديث.

فهذا هو أصل الحديث، ثم وصله قوم، وجعلوا له إسناداً موصولاً مع اختلافهم فيه ... قال الدارقطني: يرويه عمرو بن مرة واختلف عنه.

فرواه مالك بن مغول، عن عمرو بن مرة، عن عبيدة، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قاله: عبد الله بن محمد بن المغيرة تفرد بذلك.

ورواه زيد بن أبي أنيسة، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود، قاله أبو عبد الرحيم عن زيد.

وخالفه يزيد بن سنان، فرواه عن زيد، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود.

وقال وكيع، عن المسعودي، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله (الله) اختلافات كثيرة في هذا الحديث.

قال: (وكلها وهم) كل هذه الطرق أخطاء أو هام (والصواب: عن عمرو بن مرة، عن أبي جعفر عبد الله بن المسور مرسلاً، عن النبي ﷺ كذلك قاله الثوري).

وعبد الله بن المسور هذا متروك، وهو عبد الله بن المسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب، انتهى.

والصحيح عن وكيع كما رواه الثوري.

فقد خرج وكيع في كتاب الزهد، عن المسعودي عن عمرو بن مرة، عن أبي جعفر عبد الله بن مسور عن النبي ﷺ مرسلاً).

(وما ذكره الدارقطني عن وكيع لا يثبت عنه).

ومن ذلك ما ذكره عبد الله بن الإمام أحمد في "كتاب العلل".

قال: حدثني أبو مَعْمَر، ثنا أبو أسامة، قال كنت عند سفيان الثوري فحدثه زائدة، عن شُعْبَةَ عن سلمة بن كُهَيْل عن سعيد بن جبير: {فصعق من في السماوات ومن في الأرض، إلا ما شاء الله}، قال: هم الشهداء.

فقال له سفيان: إنك لثقة، وإنك لتحدثنا عن ثقة، وما يقبل قلبي أن هذا من حديث سلمة)

يقول لزائدة بن قدامة: أنت ثقة وتحدثنا عن ثقة وهو شُعْبَةُ، قال: لكن لا أرضى أن يكون هذا الحديث من حديث سلمة بن كُهَيْل، انظر إلى هذه القصة تبين لك صدق هذه القاعدة.

قال سفيان لزائدة عندما حدثه بهذا الحديث زائدة عن شُعْبَةَ عن سلمة بن كُهَيْل عن سعيد بن جُبَيْر {فصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا ما شاء الله} قال: هم الشهداء، قال سفيان لزائدة: **(إنك لثقة)** أنت يا زائدة ثقة **(وإنك لتحدثنا عن ثقة)** وهو شُعْبَةُ **(وما يقبل قلبي أن هذا من حديث سلمة)** ابن كُهَيْل، يعني: ما استساغ ذلك سفيان بخبرته ومعرفته، هذا يؤكد لنا القاعدة تأكيداً قوياً، انظر ماذا قال بعد ذلك **(فدعنا بكتاب فكتب)** رسالة أرسلها إلى شُعْبَةَ **(فكتب: من سفيان بن سعيد إلى شُعْبَةَ، وجاء كتاب شُعْبَةَ:)** أرسل إلى شُعْبَةَ يسأله عن هذا الحديث الذي يحدثه عن سلمة، فرد عليه شُعْبَةُ مباشرة **(من شُعْبَةَ إلى سفيان:)** إني لم أحدث بهذا عن سلمة، ولكن حدثني **عُمارة بن أبي حفصة، عن حُجر الهجري، عن سعيد بن جبيرة)** الله أكبر! شوف كيف كان ظن سفيان في محله، ما حدث شُعْبَةَ بالحديث عن سلمة بن كُهَيْل تماماً، فمالنا بعد ذلك إلا أن نسلّم لهؤلاء الأئمة.

قال ابن رَجَب: **(ومن ذلك أنهم يعرفون الكلام الذي يشبه كلام النبي ﷺ من الكلام الذي لا يشبه كلامه)** كما يعرفون روايات الرواة والحفاظ، كذلك يعرفون أحاديث النبي ﷺ، عندما يُحَدِّث عن النبي ﷺ بحديث يقول: هذا لا يشبه كلام النبي ﷺ، هذا ليس بحديث عن النبي ﷺ لماذا؟ من أين؟ من الخبرة والممارسة، وكثرة العمل في حديث النبي ﷺ، والحفظ الشديد.

(قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه: تعلم صحة الحديث بعدالة ناقله) هذا الأمر الأول.

(وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة) هذا الأمر الثاني.
(ويعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته، والله أعلم) وهو الضعيف.

الشاهد قوله: (وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة) وهذا يعرفه أهل الخبرة والمعرفة في هذا المجال.

خلاصة هذه القاعدة: أنه إذا جاء حافظ من حفاظ الحديث، وإمام من أئمة هذا الشأن وقال: "هذا الحديث لا يشبه حديث فلان وإنما يشبه حديث فلان" فما لنا إلا أن نسلّم له، إذا اختلف معه حافظ آخر، عندئذ نرجح ما يتبين لنا صوابه بالقرائن والأدلة.

القاعدة التي بعدها، وهي الحادية عشر: **(قاعدة في علم الجرح والتعديل:)** علم الجرح والتعديل القواعد التي فيه تكلمنا عليها بما فيه الكفاية في المصطلح، وفي كتب الرجال.

قال -رحمه الله-: **(قد ضعف رجال واختلف فيهم. ولكن منهم من روايته عن بعض شيوخه أضعف من روايته عن غيره)** هذا عكس الثقة، يكون الشخص ثقة في نفسه، لكن في روايته عن فلان أوثق وأثبت الناس فيه، هذه بالعكس يكون الشخص ضعيفا، لكن في روايته عن أحد شيوخه أشدّ ضعفا ووهاء.

قال: **(ومنهم من رواية بعض أصحابه عنه أضعف من رواية بعض: فنذكر ههنا جملة من ذلك).**

قال: **(فمنهم عباد بن منصور، قاضي البصرة:**

ضعفوه، وأضعف رواياته عن عكرمة) عباد المنصور الناجي، ضعيف ومدلس، وروايته عن عكرمة أشدّ ضعفا.

قال المؤلف: **(يقال: إنه أخذها عن ابن أبي يحيى)** أي: إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، متروك **(عن داود بن الحصين عنه)** فمثله أي عباد بن منصور يصلح في الشواهد والمتابعات، إلا في روايته عن عكرمة، فلا تصلح في الشواهد والمتابعات أصلا؛ لأنها أشدّ ضعفا.

(ومنهم شهر بن حوشب:

مختلف في أمره، لكن رواية عبد الحميد بن بهرام عنه أصح من رواية غيره من أصحابه) هذه أحسن حالا، وليست أشدّ ضعفا.

(قال يحيى القطان: من أراد حديث شهر فعليه بعبد الحميد بن بهرام.

وقال أحمد: حديثه عن شهر مقارب) أي: يقارب أحاديث الثقات **(كان يحفظها كأنه يقرأ سورة من القرآن، وهي سبعون حديثاً طوالاً)** لكن شهر نفسه ضعيف أصلا.

(وقال أبو حاتم الرازي: عبد الحميد بن بهرام في شهر مثل الليث بن سعد في سعيد المقبري، أحاديثه عن شهر صحاح، لا أعلم روى عن شهر أحسن منها) أي: هو يجيد أحاديث شهر، لكن أحاديث شهر بنفسها أصلا هي ضعيفة.

(قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا) لأن أحاديث شهر أصلاً ضعيفة، لا تصح لكن ابن بَهْرَام عندما يروي عن شهر يجيد روايته ويتقنها، قال: **(لا، ولا بحديث شهر، ولكن يكتب حديثه)** نفس هنا الظاهر أن الإمام أحمد حتى عبد الحميد بن بَهْرَام في ذاته يضعفه.

(وقال شُعْبَةُ: نعم الشيخ عبد الحميد بن بَهْرَام، لكن لا تكتبوا عنه، فإنه يحدث عن شهر) وعلى كل حال: شهر بن حوشب ضعيف، وأما عبد الحميد بن بَهْرَام، الصواب: أنه صدوق يحسن حديثه.

قال: (ومنهم أبو فَرْوَةَ يزيد بن سنان الرَّهَاطِي:

ضعيف، ضعفه الأكثرون مطلقاً.

ونقل الترمذي في "العلل" عن البخاري قال: لا بأس بحديثه إلا ما رواه عنه ابنه محمد، فإنه يروي عنه مناكير) هو ضعيف مطلقاً، يزيد بن سنان هذا ضعيف مطلقاً، وقول البخاري فيه: "لا بأس بحديثه" هذه فيها خلاف، الذي في "التهذيب" نقلوا عن البخاري أنه قال: "مقارب الحديث" وبين اللفظين فرق، بينما الذي وجدته في "العلل الكبير" للترمذي قال فيه: قال البخاري: "صدوق إلا ما رواه عن ابنه محمد" الظاهر: النقل عن البخاري فيه خلاف شديد في هذا، لكن الصحيح أن يزيد بن سنان ضعيف مطلقاً: والجرح فيه مفسر وقادح.

القاعدة الثانية عشر: (قاعدة في الرواة:

رَشْدِين اثنان:

أحدهما رَشْدِين بن كريب، مولى ابن عباس. والثاني: رَشْدِين بن سعد المصري.

وكلاهما ضعيف، فهذه الترجمة من الأسماء ليس فيها ثقة -فيما نعلم-

أي: لا يوجد راوٍ من رواة الحديث اسمه رَشْدِين وهو قوي ثقة، أو صدوق، ما في، كلهم ضعفاء، هذا ما يعنيه، وهذه القاعدة ذكرت للتسهيل والتيسير على المحدث، مسألة الحفظ، يتمكن من حفظ الرواة بهذه الطريقة، تحفظ أن رَشْدِين في الرواة لا يوجد رَشْدِين ثقة، إذن: تعرف أن أيَّ رَشْدِين يمر بك فهو ضعيف، هذه تسهّل عليك الحفظ فقط.

القاعدة الثالثة عشر: (قاعدة:

قال إسماعيل بن عُلَيَّة: من كان اسمه عاصماً ففي حفظه شيء، ذكره ابن عدي في كتابه.

وحكى المروّذي عن يحيى بن معين، قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف) هذا يحيى بن مَعِين يقول: (كل عاصم في الدنيا ضعيف) لكن هذا لا يسلم؛ هذا الكلام غير مسلم، ونقده الحافظ ابن رَجَب كما سيأتي في كلامه، وابن مَعِين نفسه وثق بعض من اسمه عاصم.

قال: (ولم يوافق أحمد على ذلك، فإن عاصم بن سليمان الأحول عنده ثقة، وذكر له أن ابن معين تكلم فيه، فعجب) أي: فتعجب.

(وعاصم بن بهدلة ثقة، إلا أن في حفظه اضطراباً.

وعاصم بن عمر بن قتادة ثقة أيضاً متفق على حديثه كعاصم الأحول.

وعاصم بن كليب ثقة، وقد وثقه ابن معين أيضاً) ابن مَعِين نفسه الذي قال: كل عاصم ضعيف، وثق هذا: عاصم بن كليب.

(وعاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر: ثقة متفق على حديثه، وممن وثقه ابن معين أيضاً.

وأما عاصم بن عمر بن الخطاب فأجلُّ من أن يقال فيه ثقة) هو أعلى من أن يقال فيه: ثقة.

(وفوق هؤلاء من اسمه عاصم من الصحابة)

هؤلاء الذين تقدموا ممن اسمهم عاصم من الرواة.

أما عاصم من الصحابة وهم جماعة، ولم يُرد ابن مَعِين دخولهم في كلامه قطعاً، لا شك أن ابن مَعِين عندما قال بأن كل من اسمه عاصم فهو ضعيف، لم يعن صحابة رسول الله ﷺ في كلامه الذي ذكره.

فإذن: لا تسلم هذه القاعدة ليحيى بن مَعِين أن كل من اسمه عاصم في الرواة فهو ضعيف، هذا كلام غير مسلم، بل يوجد الكثير ممن اسمهم عاصم وهم ثقات.

القاعدة الرابعة عشر: (قاعدة:

قال أحمد في رواية ابن هانئ: كل أبي فَرْوَة ثقة، إلا أبا فَرْوَة الجزري، يعني: يزيد بن سنان، وقد تقدم ذكره) في القاعدة الحادية عشر تكلمنا على يزيد من سنان هذا، وذكرنا ضعفه أما بقیة من یکنی بأبی فَرْوَة فهو على ما ذكر الإمام أحمد -رحمه الله-.

القاعدة الخامسة عشر: (قال أحمد في رواية ابن هانئ أيضا: قال: آل كعب بن مالك) يعني: أبناؤه وأحفاده، وأبناء أخيه (كلهم ثقات، كل من روى عنه الحديث، يعني كل من روى عنه الحديث من أولاد كعب بن مالك وذريته فهو ثقة)

كل من كان من آل كعب بن مالك، وروي عنه الحديث فهو ثقة على ما ذكر الإمام أحمد.

نكتفي بهذا القدر اليوم -إن شاء الله- لعنا الدرس القادم نكمل ما تبقى من قواعد...، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، أسأل الله أن يحسن إلينا وإليكم، بارك الله فيكم.